Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University-Libya, Vol. 2, No. 19, Mar. 2022
Published online in March
المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، السنة السابعة، المجلد السابع، العدد التاسع عشر، مارس 2022
Issn :2710- 4141
تاريخ الاستلام 2021/12/20 تاريخ النشر 2022/03/30

السياسة السكانية في ليبيا

دراسة في جغرافية السكان

حواء أحمد المطردي
قسم الجغرافيا–كلية التربية– جامعة مصراتة
Hawaalmatarda@gmail.com

الملخص:

تتناول الدراسة تحليل الوضع السكاني لليبيا ومحاولة معرفة السياسيات السكانية بها واتجاهاتها، وذلك من خلال دراسة حجم وتركيب وتوزيع السكان الليبيين، حيث خلصت الدراسة إلى عدم وجود سياسة سكانية واضحة أو أي اتجاه أو أهداف محددة تهتم بهذا الجانب بغية تحقيق التوازن بين حجم السكان والموارد المتاحة بها، حيث يحتاج الوضع السكاني للبلاد لضرورة وضع سياسة سكانية محددة واستحداث جهة معينة تكون مسئولة عن وضع هذه السياسات السكانية ومتابعة تنفيذها لتحقيق أهدافها المرجوة.

الكلمات المفتاحية: السياسة السكانية، نمو السكان، تركيب السكان، توزيع السكان.

Population Policy in Libya Study in population geography

Hawa Ahmed ELmutrdi
Misurata University/ College of Education/ Geographic Department

Abstract:

The study deals with the analysis of the population situation of Libya and the attempt to know the population policies of the population and its trends, through the study of the size, composition and distribution of the Libyan population, where the study concluded that there is no clear population policy or any specific direction or objectives interested in this aspect in order to achieve a balance between the size of the population and the materials available in it, where the population situation of the country needs the need to develop a specific population policy and the development of a specific entity that is responsible for the development of these population policies and follow up their implementation to achieve their desired goals.

Key Words: population policy, population growth, population composition, population distribution.

المقدمة: تتبع كل دولة من دول العالم سياسة سكانية معينة بغية التأثير على المتغيرات السكانية من النمو السكاني وتوزيع السكان والهجرة والتركيب العمري والنوعي والاقتصادي وغيرها؛ وذلك بما يتلاءم مع

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University-Libya, Vol. 2, No. 19, Mar. 2022
Published online in March
المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، السنة السابعة، المجلد السابع، العدد التاسع عشر، مارس 2022
Issn :2710- 4141
تاريخ الاستلام 2021/12/20 تاريخ النشر 2022/03/30

موارد الدولة وتطلعاتها المستقبلية عبر مجموعة من الإجراءات والبرامج تتبعها الدولة لتحقيق أهداف السياسة السكانية التي تحددها إن كانت بزيادة معدلات النمو السكاني أو تخفيضه، وتحسين مستوى المعيشة والوضع الصحي والتعليمي وتنظيم الهجرة وحركة السكان وغيرها، ومن هذا المنطلق حددت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية حول وضع السياسة السكانية في ليبيا واتجاهاتها.

مشكلة الدراسة: تتحدد مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

1- هل توجد سياسة سكانية واضحة ومحددة في ليبيا؟

2- ما مدى حاجة البلاد للسياسة السكانية؟

3- ما الاتجاه الذي تتخذه ليبيا في سياستها السكانية؟

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

1- معرفة واقع وأبعاد الوضع السكاني في ليبيا.

2- بيان مدى حاجة الدولة لوضع السياسة السكانية.

3- تحديد السياسة السكانية في البلاد.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي يعالج الوضع السكاني بالبلاد من خلال ضرورة وضع سياسة سكانية واضحـــة ومراعاتها عند وضع الخطط التنموية على كافة الأصعدة.

فرضيات الدراسة: تفرض الدراسة الفرضيات التالية:

1- وجود جهة معينة تضع سياسة سكانية متكاملة ضمن خطة واضحة تعتمد على أدوات السياسة السكانية.

2- يتطلب الوضع السكاني للبلاد ضرورة وضع سياسة سكانية.

3- تتجه السياسة السكانية في البلاد نحو زيادة معدلات النمو السكاني.

مجالات الدراسة: تتمثل مجالات الدراسة في التالي:

1- المجال المكاني: يتحدد الموقع الجغرافي للدراسة في دولة ليبيا التي تتوسط الشمال الأفريقي، حيث تمتد بين دائرتي عرض $30^{/}\ 19^{0}$ - 33^{0} شمالًا، وبين خطي طول 9^{0} - 25^{0} شرقًا، بمساحة تبلغ حوالي 1.665.000 كم^{2}، تحدها من الشرق جمهوريتي مصر والسودان، ومن الجنوب جمهوريتي تشاد والنيجر، ومن الغرب جمهوريتي الجزائر وتونس، بينما يحدها البحر المتوسط من الشمال، كما تظهر في الخريطة (1).

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University-Libya, Vol. 2, No. 19, Mar. 2022
Published online in March
المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، السنة السابعة، المجلد السابع، العدد التاسع عشر، مارس 2022
Issn :2710- 4141
تاريخ الاستلام 2021/12/20 تاريخ النشر 2022/03/30

2- المجال الزمني: يتحدد المجال الزمني منذ أول تعداد أقيم بالبلاد في 1954 إلى آخر تعداد أقيم بها في 2006، هذا إلى جانب بعض الإحصاءات السكانية التي أقيمت بعد ذلك ليمتد زمن الدراسة إلى سنة 2019.

خريطة (1): موقع منطقة الدراسة

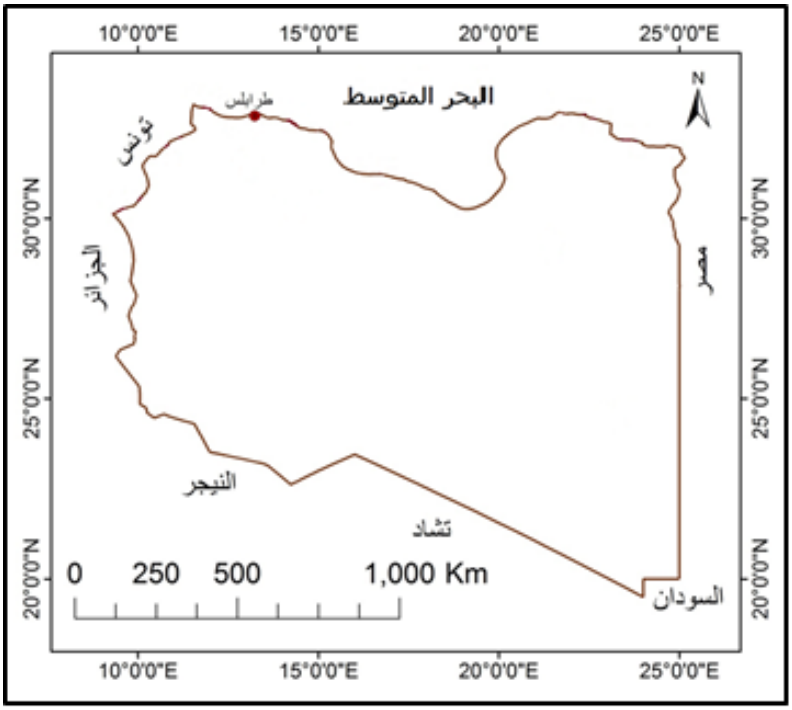

المصدر: عمل الباحثة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS).

منهجية الدراسة: من أهم المناهج التي اعتمدت عليها الدراسة المنهج التاريخي وذلك بتتبع تطور السكان في البلاد، والمنهج الوصفي في جمع البيانات التفصيلية عن الوضع السكاني لمنطقة الدراسة، وذلك بالرجوع بشكل أساسي إلى نتائج التعدادات السكانية التي أقيمت بالبلاد من 1954 إلى 2006، كما اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الإحصائي في تحليل تلك البيانات من خلال النسب المئوية وحساب بعض المعدلات كمعدلات النمو ونسبة النوع ومعدلات الخصوبة وغيرها والتي عرضت في جداول وأشكال بيانية مختلفة.

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University-Libya, Vol. 2, No. 19, Mar. 2022
Published online in March
المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، السنة السابعة، المجلد السابع، العدد التاسع عشر، مارس 2022
Issn :2710- 4141
تاريخ الاستلام 2021/12/20 تاريخ النشر 2022/03/30

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات السابقة التي تناولت السياسة السكانية في ليبيا، التالي:

1- دراسة كعيبة وآخرون (1996)، حول واقع وآفاق الوضع السكاني في الاقتصاد الليبي، حيث عالجت الدراسة قضية النمو السكاني وعلاقته بالموارد الاقتصادية المتاحة في الاقتصاد الليبي، وخلصت إلى ضرورة وضع خطة مستقبلية تواكب النمو السكاني بالبلاد والطلب على كافة الخدمات السكنية والصحية والتعليمية وغيرها، وذلك في رؤية مستقبلية لها امتدت إلى عام 2005.

2- دراسة كعيبة والمجبري (2003)، التي تناولت السياسات السكانية ودورها في التأثير على الهيكل العمري للسكان الليبيين وعرض العمل خلال الفترة (1973-2006)، حيث أعطت الدراسة رؤية مستقبلية من خلال تحليلها للواقع السكاني للبلاد، وأوضحت الدراسة أن النمو السكاني في ليبيا يتجه نحو الانخفاض وخلصت لضرورة وجود سياسة سكانية ملائمة في هذا الشأن، واقترحت استحداث جهة معينة تكون مسئولة عن وضع السياسات السكانية بالبلاد بصفة عامة.

الوضع السكاني في ليبيا:

إن دراسة سكان أي دولة له أهميته الكبيرة في وضع الخطط التنموية وتطوير النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال معرفة نمط وتوزيع وتركيب السكان، وفيما يتعلق بالوضع السكاني في ليبيا يتضح التالي:

أولًا: تطور عدد السكان الليبيون: أُجري أول تعداد رسمي للسكان في ليبيا بعد الاستقلال في 1954، وتوالت بعد ذلك تعدادات السكان في ليبيا بطريقة منظمة تجرى كل عشر سنوات، وكان آخرها في 2006، وحيث أوضاع البلاد بعد ثورة فبراير في 2011 لم يجرِ أي تعداد رسمي سوى المسح في عام 2012 والذي يعده الكثيرون غير وافي البيانات لأوضاع البلاد من نزوح السكان والحروب وغيرها، لذًا اقتصرت الدراسة بشكل أساس إلى آخر تعداد في 2006.

ويوضح الجدول (1) تطور عدد السكان الليبيون في البلاد في التعدادات الستة الرسمية خلال الفترة 1954- 2006، إذ ارتفع عدد السكان من 1041599 نسمة سنة 1954 إلى 5298152 نسمة في 2006، مما يعني زيادة عدد السكان خلال اثنان وخمسون عامًا بمقدار 408.65، وبلغت نسبة الزيادة السكانية خلال آخر تعدادي 1995 و2006 نحو 20.69%.

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University-Libya, Vol. 2, No. 19, Mar. 2022
Published online in March
المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، السنة السابعة، المجلد السابع، العدد التاسع عشر، مارس 2022
Issn :2710- 4141
تاريخ الاستلام 2021/12/20 تاريخ النشر 2022/03/30

جدول (1): تطور عدد السكان الليبيون خلال الفترة 1954 – 2006

السنة	عدد السكان
1954	1.041.599
1964	1.515.501
1973	2.052.372
1984	3.231.059
1995	4.389.739
2006	5.298.152

المصدر:

– وزارة الاقتصاد الوطني، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتيجة النهائية للتعداد العام للسكان، 1954، جدول (1)، ص10.

– وزارة الاقتصاد والتجارة، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتيجة النهائية للتعداد العام للسكان 1964، جدول (ب)، ص28.

– أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتيجة النهائية للتعداد العام للسكان 1973، جدول (1)، ص1.

– أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتيجة النهائية للتعداد العام للسكان 1984، جدول (10)، ص67.

– الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995، جدول (13)، ص40.

– الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 2006، جدول (13)، ص41.

ثانيًا: تطور معدل النمو للسكان الليبيين: يظهر الجدول (2) تطور معدل النمو السكاني خلال الفترة 1954–2006 للسكان الليبيين، حيث نما عدد السكان في ليبيا نموًا سريعًا في الفترة ما بين عامي 1954 – 1984، وبلغ أعلى معدل للنمو السكاني خلال الفترة 1973–1984 وذلك بنحو 4%، لتكون ليبيا خلال تلك الفترة ذات معدل نمو مرتفع جدًا يزيد عن معدلات نمو دول العالم.

وتعد هذه الظاهرة واضحة في عدد كبير من الدول الحديثة العهد بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كحال ليبيا في أول مراحل تحولها الصناعي والعمراني، حيث انخفضت معدلات الوفيات لتطور الخدمات العامة خاصة الصحية منها، وبالمقابل ظلت معدلات المواليد مرتفعة في ليبيا لأسباب دينية واقتصادية واجتماعية، فتحديد النسل أمر غير مقبول دينيًا، هذا إلى جانب انتشار ظاهرة الزواج المبكر، واعتقاد الناس أن كثرة الأطفال من عوامل قوة الأسرة، هذا فضلًا عن ارتفاع معدلات الخصوبة لأكثر من 200 في الألف والذي تقابله لأقل من 100 في الألف في كل الدول الأوروبية، فحسب تعداد 1973 في

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University-Libya, Vol. 2, No. 19, Mar. 2022
Published online in March
المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، السنة السابعة، المجلد السابع، العدد التاسع عشر، مارس 2022
Issn :2710- 4141
تاريخ الاستلام 2021/12/20 تاريخ النشر 2022/03/30

ليبيا على سبيل المثال هناك ما يقارب 1430 طفل لكل 200 امرأة بمعنى أن لكل امرأة ليبية واحدة 7 أطفال، وهي نسبة عالية، وهو ما تعكسه الموروثات والتقاليد المرتبطة بالدول النامية عامة والإسلامية خاصة (المهدوي، 1990، ص119-121)، ومن أسباب ارتفاع معدلات النمو السكاني في ليبيا أيضا ليس فقط الزيادة الطبيعية بل كذلك الزيادة غير الطبيعية المتمثلة في عودة المهاجرين الليبيين من الخارج حيث عاد ما يقارب على 57144 نسمة من الليبيين المولودين في الخارج إلى ليبيا الذين تركوا البلاد في فترة الاستعمار الإيطالي وهذا من خلال ما بينه تعداد 1984 خاصة بعد التطور الاقتصادي للبلاد الذي صاحب اكتشاف النفط (عامر، 2003، ص88).

جدول (2): تطور معدل النمو السكاني (1954-2006)

الفترة	معدل النمو للسكان الليبيين
1954-1964	3.7
1964-1973	3.3
1973-1984	4.1
1984-1995	2.5
1995-2006	1.7

المصدر: من حساب الباحثة باستخدام المعادلة التالية: $R=\ln(p2-p1)/T\times100$، وذلك استنادًا إلى بيانات الجدول (1)، حيث P1 التعداد الأقدم، P2 التعداد الأحدث، T عدد السنوات الفاصلة بين التعددين.

ولكن هذا النمو السكاني السريع في ليبيا لم يستمر، ففي الفترة بين 1995 - 2006 لم يكن النمو السكاني المتوقع قد حصل في ليبيا، بل إن الإحصاءات كانت أقل من المتوقع بكثير، ومن الأسباب التي أدت لتراجع معدلات النمو السكاني في ليبيا منها تحولات اجتماعية واقتصادية في العقود الماضية كالتغير الملحوظ في الحالة التعليمية للسكان بعد 15 سنة فأكثر، خاصة فيما يتعلق بالتعليم المتوسط والجامعي والذي أدى لتأخر سن الزواج، وتدخل الدولة فيما يتعلق بتحديد سن الزواج فالحد الأدنى لسن الزواج هو 20 عامًا، هذا إلى جانب تفاقم مشكلة السكن التي يعاني منها الشباب الليبيين ومشكلة عدم تحصلهم على فرص للعمل (عامر، 2003،ص92)، بالإضافة لعدم وجود دراسات وأبحاث جادة وبالمستوى الكافي تخطط لخلق توازن بين عدد السكان وما هو متوفر من إمكانيات، وكذلك لعدم الاهتمام بتفعيل برامج التنمية البشرية التي تتناسب مع إمكانيات الدولة ومتطلبات سوق العمل، وعلى الرغم من ذلك فمعدلات النمو السكاني في ليبيا بصورة عامة تعد مرتفعة، فقد بلغ في 2019 نحو

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University-Libya, Vol. 2, No. 19, Mar. 2022
Published online in March
المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، السنة السابعة، المجلد السابع، العدد التاسع عشر، مارس 2022
Issn :2710- 4141
تاريخ الاستلام 2021/12/20 تاريخ النشر 2022/03/30

1.9% (الهمالي، 2021، ص22)، ومن المتوقع مع بقاء معدل النمو السكاني على هذا المستوى فإن عدد السكان سيتضاعف ليصل إلى قرابة 10.5 ملايين نسمة بحلول عام 2041.

ثالثًا: التركيب العمري والنوعي للسكان الليبيين: إن دراسة نوع السكان وفئات أعمارهم له أهمية كبيرة في الدراسات السكانية، حيث أنها تساعد على فهم الاتجاهات العامة للسكان وتحديد الإمكانيات البشرية العاملة، والتي يمكن على ضوئها رسم سياسة سكانية واقتصادية واضحة للبلاد، وتواجه دراسة التركيب العمري للسكان في ليبيا صعوبة تتمثل في إن الكثير من كبار السن لا يعرفون أعمارهم الحقيقية ويجهلون تاريخ ميلادهم (المهدوي، 1990، ص135)، ومع هذا تعد ليبيا من حيث التركيب العمري مثل باقي الدول النامية الأخرى دولة فتية (شابة)، وبل من أكثر تلك الدول شبابًا لأن نسبة صغار السن بها تعد من أكثر النسب ارتفاعًا (الكيخيا، 1995، ص364).

جدول (3): تطور التركيب العمري للسكان في ليبيا خلال الفترة 1973 – 2006

السنة / فئات العمر	1973	1984	1995	2006
أقل من 15	51.43	49.86	39.05	31.06
15 فما فوق	48.56	50.14	60.95	68.94

المصدر:

– أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتيجة النهائية للتعداد العام للسكان 1973، جدول (5)، ص5.

– أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتيجة النهائية للتعداد العام للسكان 1984، جدول (10)، ص67.

– الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995، جدول (16)، ص42.

– الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 2006، جدول (16)، ص44.

ويمثل الجدول (3) التركيب العمري للسكان الليبيين حسب الفئات العمرية الرئيسية وذلك خلال الفترة (1973–2006)، حيث يظهر انخفاض نسبة صغار السن الأقل من 15 عامًا، إذ بلغت 51.43% في تعداد 1973 ثم انخفضت إلى 49.86% في 1984 وواصلت الانخفاض إلى 39.05% و31.06% خلال تعدادي 1995 و2006 على التوالي، بمقابل ذلك ازدادت نسبة السكان في الفئة العمرية فوق 15 عامًا من 48.56% في 1973 إلى 68.94% في 2006، ومرد هذا الانخفاض في الفئة العمرية الأقل من 15 سنة إلى انخفاض معدل النمو السكاني الذي سبق الإشارة إليه، مما قد يشكل مؤشرًا خطيرًا قد يؤدي لإحداث مشكلة في انخفاض قوة العمل المستقبلية من السكان الليبيين، إذ إن

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University-Libya, Vol. 2, No. 19, Mar. 2022
Published online in March
المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، السنة السابعة، المجلد السابع، العدد التاسع عشر، مارس 2022
Issn :2710- 4141
تاريخ الاستلام 2021/12/20 تاريخ النشر 2022/03/30

هذه الفئة العمرية تعد الفئة العاملة المستقبلية، مما يجب وضعها في الحسبان عند التخطيط للسياسات السكانية بالبلاد، خاصة مع استمرار تراجعها فقد بلغت في 2012 إلى 32.9% ومع هذا الارتفاع الطفيف عما كانت عليه في 2006 إلا إنها سرعان ما انخفضت في 2019 إلى 28.1%، لتقابل بذلك 67.1% من الفئة العمرية فوق 15 عامًا في 2012 والتي سجلت أعلى نسبة لها في البلاد حتى الآن 71.9% في عام 2019 (الهمالي، 2021، ص17؛ تقرير الإحصائي السنوي لوزارة الصحة، ص16)، هذا التغير الذي شهدته البلاد في تركيب سكانها العمري والمتمثل في انخفاض نسبة صغار السن وارتفاع نسبة السكان في سن العمل خاصة بعد عام 2006 تبين دخول ليبيا إلى النافذة الديموغرافية أو ما تعرف بالهبة الديموغرافية، والتي يقصد بها مرحلة ينخفض فيها نسبة صغار السن إلى أقل من 30% من جملة السكان لانخفاض نسبة الخصوبة ومعدل النمو السكاني مما يزيد من نسبة السكان في سن العمل (15–64 عامًا) لأكثر من الثلثين، حيث بلغت نسبة السكان في سن العمل في 2006 إلى 64.6% لتصل ذروتها في 2019 إلى 67.4% كما في الشكل (1).

ومع هذا تظل الاستفادة من انفتاح هذه النافذة الديموغرافية ضعيفًا في البلاد وذلك لأن العاملين فعلًا في 2006 لم يتجاوز 38.7% من السكان في سن العمل مما يعني أن نسبة غير العاملين بلغت 61.3% حتى مع الارتفاع البسيط في نسبة العاملين فعلًا في 2012 إلى 47.7% مما يعني أن الفاقد من قوة العمل لا يزال مرتفعًا والبالغ نحو 52.3%. (الهمالي، 2021، ص6 و23).

إن النافذة الديموغرافية فرصة لن تتكرر خاصة أن مدتها لفترة محددة تتراوح بين 30–40 عامًا، والكثير من الدول تولي أهمية كبيرة لدى وصولها لهذه المرحلة واضعة سياسة سكانية للاستفادة من هذا المورد البشري الاقتصادي الهام وإعداده بشكل جيد للمساهمة في تطور المجتمع من خلال برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الهمالي، ص18)، لكن أمام ما تشهده البلاد من صراعات داخلية بعد ثورة فبراير في 2011 إلى الآن لم يمكنها من الاستفادة من هذه الهبة ولا حتى الإعداد لها، مما ينبئ بمرور هذه النافذة بدون أن يتم الاستفادة منها.

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University-Libya, Vol. 2, No. 19, Mar. 2022
Published online in March
المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، السنة السابعة، المجلد السابع، العدد التاسع عشر، مارس 2022
Issn :2710- 4141
تاريخ الاستلام 2021/12/20 تاريخ النشر 2022/03/30

شكل (1): فرص ظهور النافذة الديموغرافية في ليبيا

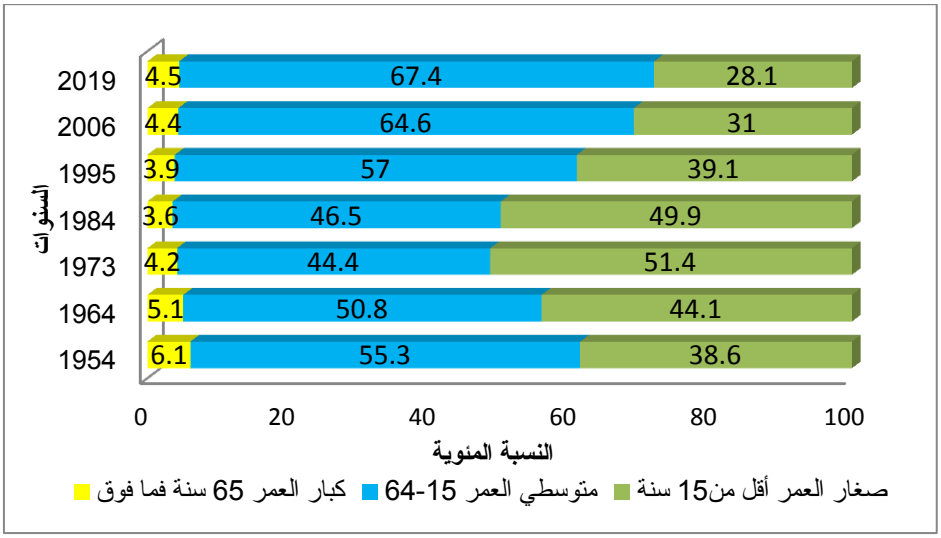

المصدر: الهمالي، محمد إبراهيم، (2021). *النافذة الديموغرافية الليبية دراسة في فرص الظهور والاستفادة منها*، المجلة الليبية العالمية، (51). كلية التربية المرج، جامعة بنغازي، ص18.

أما فيما يتعلق بالتركيب النوعي فيتبين من الجدول (4) التركيب النوعي للسكان الليبيين خلال الفترة 1954-2006 حيث يزداد عدد الذكور عن الإناث، وهذا ما تؤكده نسبة النوع للسكان الليبيين التي تظهر في الجدول (5)، ويلاحظ بشكل عام ارتفاع نسبة النوع في ليبيا في كافة التعدادات السكانية، أي أن عدد الذكور أكثر من عدد الإناث، وتظهر نسبة النوع متقاربة نوعًا ما وإن كانت تتجه نحو الانخفاض عما كانت عليه في السنوات الماضية، حيث بلغت في أول تعداد رسمي عام 1954 بمقدار 107.8 وارتفعت بمقدار قليل جدًا إلى 108.5 في تعداد 1964، لتعود لتتراجع إلى 106.3 في تعداد 1973، بل سجلت أكثر انخفاضًا في تعدادات 1984 و1995 و2006 إلى 104، 103، 102 على التوالي، ومع هذا تعد هذه النسبة معتدلة لأنها لم تنخفض لأقل من مائة فلا تزال نسبة عدد الذكور في ليبيا أعلى من الإناث، ولعل مرجع هذا الاعتدال يعود إلى تأثير انخفاض معدلات المواليد حيث كلما انخفض معدل الوفيات تتناقص نسبة النوع، ورغم أن الهجرة الوافدة تؤدي لرفع النسبة النوعية إلا أن تأثير الهجرة الوافدة لليبيين العائدين من المهجر ضئيل جدًا وذلك لأن نوع هذه الهجرة عائلية تشمل الجنسين معًا (الكيخيا، 1995، ص378-379).

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University-Libya, Vol. 2, No. 19, Mar. 2022
Published online in March
المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، السنة السابعة، المجلد السابع، العدد التاسع عشر، مارس 2022
Issn :2710- 4141
تاريخ الاستلام 2021/12/20 تاريخ النشر 2022/03/30

جدول (4): النسبة المئوية للتركيب النوعي للسكان الليبيين (1954–2006)

السنة / الجنس	1954	1964	1973	1984	1995	2006
ذكور	51.87	52.03	51.54	51.12	50.82	50.73
إناث	48.12	47.96	48.45	48.88	49.18	49.27

المصدر: – وزارة الاقتصاد الوطني، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتيجة النهائية للتعداد العام للسكان 1954، جدول (1)، ص10.
– وزارة الاقتصاد والتجارة، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتيجة النهائية للتعداد العام للسكان 1964، جدول (ب)، ص28.
– أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتيجة النهائية للتعداد العام للسكان 1973، جدول (5)، ص5.
– أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتيجة النهائية للتعداد العام للسكان 1984، جدول (11)، ص68.
– الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995، جدول (14)، ص41.
– الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 2006، جدول (14)، ص42.

جدول (5): نسبة النوع للسكان الليبيين (1954–2006)

السنة	1954	1964	1973	1984	1995	2006
نسبة النوع	107.80	108.50	106.38	104.56	103.35	102.94

المصدر: من حساب الباحثة باستخدام المعادلة التالية: نسبة النوع = عدد الذكور/عدد الإناث ×100، استنادًا إلى بيانات الجدول (4).

رابعًا: التركيب الاقتصادي للسكان الليبيين: تتمثل القوة العاملة في الأفراد الذين تتجاوز أعمارهم 15 عامًا، سواء من العاملين اقتصاديًا، أو غير العاملين المتمثلين في الأفراد القادرين على العمل ولكنهم لا يعملون، هذا ويعتمد حجم القوى العاملة على حجم السكان وعلى تركيبهم العمري، فكلما زاد حجم السكان وانخفضت نسبة صغار السن الأقل من 15 سنة ازداد حجم القوى العاملة، وكذلك يتأثر حجم القوى العاملة بالتركيب النوعي الذي يعتمد على مدى مشاركة المرأة في العمل.

ويبين الشكل (2) حجم القوى العاملة الليبية خلال الفترة 1984–2006 إذ يتبين من الشكل زيادة نسبة العاملون اقتصاديًا من 42.04% في تعداد 1984 إلى 45.89% في 2006، بالمقابل انخفضت نسبة غير العاملين من 57.96% في 1984 إلى 54.11% في 2006.

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University-Libya, Vol. 2, No. 19, Mar. 2022
Published online in March
المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، السنة السابعة، المجلد السابع، العدد التاسع عشر، مارس 2022
Issn :2710- 4141
تاريخ الاستلام 2021/12/20 تاريخ النشر 2022/03/30

الشكل (2) نسبة العاملون اقتصاديًا وغير العاملين اقتصاديًا من السكان الليبيين

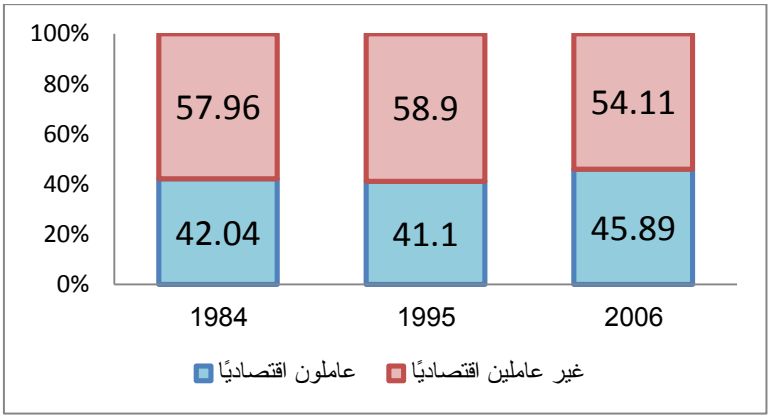

المصدر:

- أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتيجة النهائية للتعداد العام للسكان 1984، ص56.
- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995، ص57.
- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 2006، ص61.

جدول (6): النسبة المئوية للسكان الليبيين النشيطين اقتصاديًا (فوق 15 عامًا) حسب النوع

السنة	العاملون اقتصاديًا		غير العاملين اقتصاديًا	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
1984	71.31	11.13	28.69	88.87
1995	65.8	15.7	34.2	84.3
2006	65	26	35	74

المصدر:

- أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتيجة النهائية للتعداد العام للسكان 1984، ص56.
- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995، ص57.
- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 2006، ص62.

هذا ويساهم الذكور بنسبة مرتفعة في القوى العاملة في ليبيا عن الإناث وهو أمر طبيعي في مجتمع شرقي تحكمه العادات والتقاليد التي تحول دون عمل المرأة خارج مترلها، على الرغم من زيادة عدد النساء العاملات في مجالات عدة لا سيما التعليم والصحة، وهذا ما يظهر بوضوح من خلال الجدول (6) والمتعلق بالنسبة المئوية للنشيطين اقتصاديًا فوق 15 عامًا حسب النوع، إذ وصلت نسبة العاملون

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University-Libya, Vol. 2, No. 19, Mar. 2022
Published online in March
المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، السنة السابعة، المجلد السابع، العدد التاسع عشر، مارس 2022
Issn :2710- 4141
تاريخ الاستلام 2021/12/20 تاريخ النشر 2022/03/30

اقتصاديًا من الذكور في 2006 إلى 65% تقابله انخفاض مساهمة المرأة في العمل إلى 26% في ذات العام.

ومع هذا يلاحظ انخفاض نسبة الذكور العاملون اقتصاديًا في تعداد 1984 من حوالي 71% إلى نحو 66% في 1995، و65% في 2006 وذلك أثر ارتفاع نسبة النوع التي سبق بيانها في التركيب النوعي، وقد بلغ عدد الليبيون المشتغلون فعلًا في تعداد 2006 نحو 1328286 فردًا بنسبة 79.26% من إجمالي السكان الليبيين العاملين اقتصاديًا، وقد كانت نحو 89% في تعداد 1995 بعدد 981424 فردًا، وبذلك وصل معدل البطالة بين قوة العمل الليبية إلى 20.74% في 2006 والتي ازدادت عما كانت عليه في تعداد 1995 حيث لم تتجاوز 11%، وإن كانت بشكل عام مرتفعة لدى الذكور ومنخفضة لدى الإناث كما تظهر في الجدول (7).

جدول (7): نسبة البطالة لدى السكان الليبيون العاملون

السنة	ذكور	إناث	الإجمالي
1995	11.37	9	11
2006	21.55	18.71	20.74

المصدر: – الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995، جدول (27)، ص58.
– الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 2006، جدول (26)، ص61.

حيث ارتفعت نسبة البطالة لدى الذكور إلى 21.55% عام 2006 وانخفضت لدى الإناث إلى 18.71% وكذلك في 1995 إذ ارتفعت لدى الذكور إلى 11.3% وانخفضت إلى 9% لدى الإناث، وسجل في 2010 نحو 13.5%، ويعد هذا المعدل من أعلى المعدلات بين الدول المتوسطة الدخل، وقد ارتفع لدى الذكور عن الإناث حيث سجل في 2010 نحو 21.55% للذكور و18.71 للإناث ليرتفع في 2012 إلى 48% للذكور و25% للإناث، هذا وترتفع نسبة البطالة بين الفئة العمرية 25–34 عامًا إلى 27.3% وتنخفض إلى 9.5% في الفئة العمرية 35–44 عامًا، لتصل إلى 5.2% في الفئة العمرية 45–54 عامًا وذلك حسب دراسة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي أرجع ذلك إلى بطء وضعف كفاءة الانتقال من مرحلة الدراسة إلى العمل بالنسبة للشباب وطول الانتظار للحصول على وظائف بالقطاع العام بعد التخرج، هذا القطاع الذي يشهد تضخمًا مع قلة الخيارات

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University-Libya, Vol. 2, No. 19, Mar. 2022
Published online in March
المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، السنة السابعة، المجلد السابع، العدد التاسع عشر، مارس 2022
Issn :2710- 4141
تاريخ الاستلام 2021/12/20 تاريخ النشر 2022/03/30

المتاحة أمام الشباب في القطاع الخاص، هذا فضلًا عن ضعف استعداد الليبيين لقبول وظائف معينة (البنك الدولي للإنشاء والتعمير، 2016، ص17-19).

وأظهرت دراسة عن تقييم مناخ الاستثمار في ليبيا لعام 2012 أن 30% من الشركات تشكو من صعوبات في توظيف المواطنين الليبيين، حيث تعد غالبية الأيدي العاملة في ليبيا شبه ماهرة، فنحو النصف منهم فقط تلقوا تعليمًا ثانويًا أو تدريبًا بعد المرحلة الثانوية وذلك بنسبة 47%، ولا يحمل إلا 25% منهم شهادات جامعية، في حين لا يمثل من لم يتلقوا تعليمًا ابتدائيًا أو أقل سوى 13%. (البنك الدولي، 2016، ص5و9)، هذا وشهد معدل البطالة في البلاد ارتفاعًا بعد ثورة فبراير في 2011، حيث بلغ 19% في 2012.

الشكل (3): معدل الإعالة الكلية للسكان الليبيين (1984-2006)

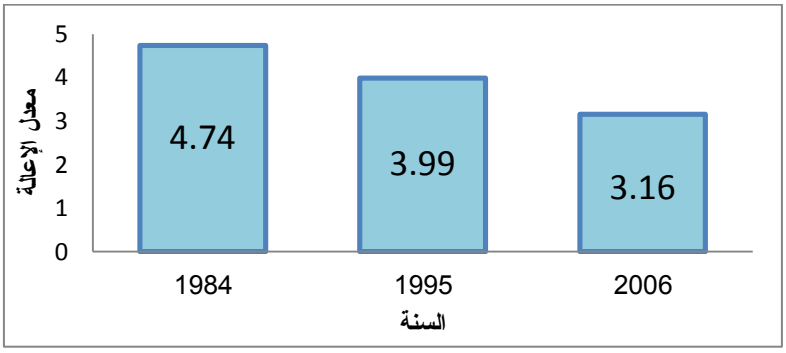

المصدر: - أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتيجة النهائية للتعداد العام للسكان 1984، ص64.

- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995، ص56.

- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 2006، ص61.

ومن المعلوم إن الفئة العاملة يقع عليها عبء الإعالة الاقتصادية والتي تعد مرتفعة بالبلاد وذلك لطبيعة التركيب العمري للسكان الليبيين، حيث يظهر الشكل (3) معدل الإعالة الكلية للسكان الليبيين، ويقدر معدل الإعالة لكل فرد من السكان الليبيين العاملين اقتصاديًا بحوالي 3.16 فردًا أي أن كل فرد ليبي من العاملين اقتصاديًا يعيل بالمتوسط ثلاثة أفراد بما فيهم نفسه، وقد كان معدل الإعالة في 1995 نحو 3.9 فردًا، وفي 1984 نحو 4.7 وهذا يعني انخفاض معدل الإعالة من حوالي خمس أشخاص لكل فرد في 1984 إلى ثلاثة أشخاص في 2006، وذلك إثر ارتفاع القوة العاملة بالبلاد.

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University-Libya, Vol. 2, No. 19, Mar. 2022
Published online in March
المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، السنة السابعة، المجلد السابع، العدد التاسع عشر، مارس 2022
Issn :2710- 4141
تاريخ الاستلام 2021/12/20 تاريخ النشر 2022/03/30

وعن مساهمة المرأة الليبية في النشاط الاقتصادي فقد ازدادت نسبة مشاركتها في سوق العمل حيث بلغت نحو 7% في 1973 ازدادت إلى نحو 11% في 1984 وواصلت الزيادة إلى 15% ثم 26% في تعدادي 1995 و2006 على التوالي، وقد وصلت إلى 30.4% في 2013، شكلت ما نسبته 70% من القوى البشرية العاملة من الإناث في مجال التعليم (بوقيعقيص؛ تنتوش، 2017، ص17-19).

ويجب التنويه إلى نسبة الأيدي العاملة الأجنبية بالبلاد حيث وصلت إلى نحو 50% قبل 2011 وتناقصت إلى 40% في 2012 بعد الأحداث التي مرت بليبيا عقب ثورة فبراير، وبذلك تشكل العمالة الأجنبية مصدرًا هامًا للأيدي العاملة في ليبيا، وجل هذه العمالة من الدول المجاورة كمصر وموريتانيا والمغرب والسودان وتونس، تليهم العمالة الوافدة من الأفارقة خاصة من تشاد وإريتريا وغانا ومالي ونيجيريا والصومال، علاوة على العمالة الوافدة من دول أخرى كبنغلاديش وصربيا وأوكرانيا. (البنك الدولي، 2016، ص6).

خامسًا: توزيع السكان وكثافتهم في ليبيا: تتعدد العوامل الجغرافية المؤثرة في توزيع السكان في ليبيا، تأتي الظروف الطبيعية في مقدمتها من تضاريس البلاد ومناخها الصحراوي إذ أكثر من 90% من مساحتها صحراء، ويتركز غالبية السكان في الشريط الساحلي الذي ينقسم إلى إقليمين في الشرق والغرب تفصل بينهما مناطق شاسعة من الصحراء قليلة السكان بطول حوالي 600 كم ما بين تاورغاء غربًا إلى أجدابيا شرقًا، وهنا يظهر التفاوت في توزيع السكان حيث يعيش 61% من السكان في القسم الغربي، و28% في القسم الشرقي، و8% فقط في الجنوب، أما وسط البلاد فيعيش به 3% من السكان. (المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات LOOPS، 2016).

وتظهر في الخريطة (2) توزيع السكان الليبيين في البلاد في 2006 حيث تعد البلاد بشكل عام قليلة السكان مقارنة بمساحتها، فليبيا بلدًا ذات مساحة شاسعة تقدر بنحو 1.665.000 كم^2، جل مساحتها مناطق صحراوية تتجاوز 90%، ويبين الجدول (8) الكثافة السكانية بالبلاد خلال الفترة (1954-2006)، والتي تعد عمومًا ذات كثافة منخفضة، كما هناك تفاوتًا كبيرًا في متوسط الكثافة السكانية من منطقة لأخرى فتكون عالية في المناطق الساحلية الشمالية خاصة الغربية منها 50 نسمة /كم^2، وتقل في المناطق الجنوبية 1 نسمة/كم^2 وتعد منخفضة جدًا في المناطق الصحراوية، وكنتيجة لتطور الخدمات العامة الصحية منها والتعليمية وغيرها فقد ازداد تركز السكان في المدن الكبيرة كالعاصمة طرابلس وبنغازي مما أدى لوجود تخلخل سكاني حيث تضم هاتان المدينتان فقط حوالي

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University-Libya, Vol. 2, No. 19, Mar. 2022
Published online in March
المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، السنة السابعة، المجلد السابع، العدد التاسع عشر، مارس 2022
Issn :2710- 4141
تاريخ الاستلام 2021/12/20 تاريخ النشر 2022/03/30

40% من سكان البلاد، وإن كان قد قل هذا التركز قليلًا بعد ظهور تجمعات حضرية جديدة كمصراتة والزاوية وغيرها، إن هذا التباين في توزيع السكان في ليبيا نتج عنه صعوبات كبيرة في توفير الخدمات العامة لمختلف مناطق البلاد وأدى كذلك لصعوبة توزيع فوائد التنمية على المناطق الأخرى. (الكيخيا، 1995، ص 335-340).

جدول (8): الكثافة السكانية في ليبيا (1954–2006)

السنة	1954	1964	1973	1984	1995	2006
الكثافة	0.59	0.8	1.2	2.0	2.5	3.4

المصدر: الرجيبي، 2006، ص150.

خريطة (2): توزيع السكان الليبيين في ليبيا حسب تعداد 2006

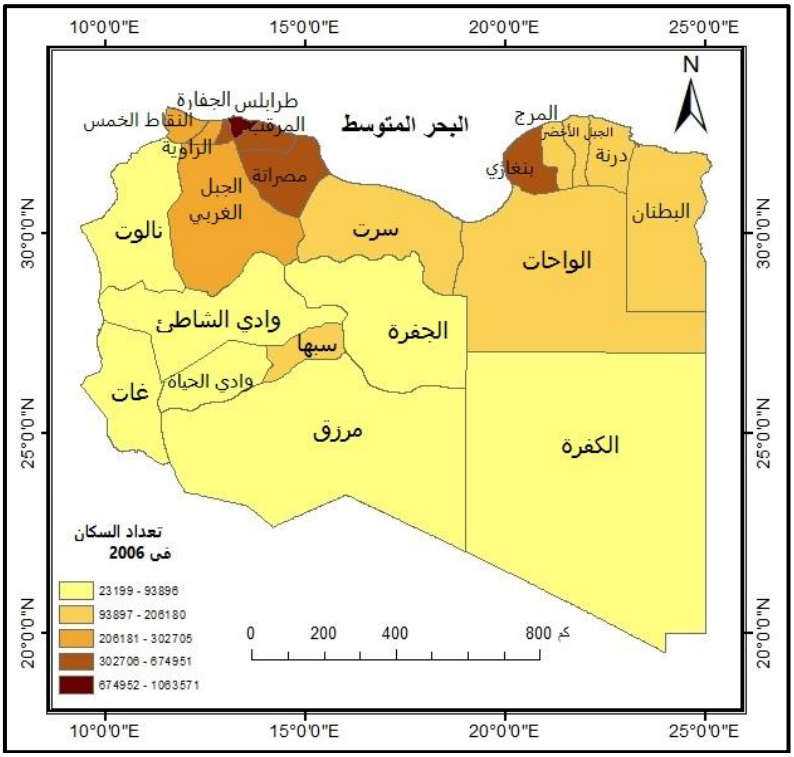

المصدر: عمل الباحثة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) استنادًا إلى: الهيئة العامة للمعلومات، نظم المعلومات الجغرافية، وحدة الخرائط، أطلس الإحصاءات الحيوية لسنة 2006، ص20.

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University-Libya, Vol. 2, No. 19, Mar. 2022
Published online in March
المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، السنة السابعة، المجلد السابع، العدد التاسع عشر، مارس 2022
Issn :2710- 4141
تاريخ الاستلام 2021/12/20 تاريخ النشر 2022/03/30

السياسة السكانية:

أولًا: مفهوم السياسة السكانية: تعرف اللجنة الاستشارية للخبراء بمنظمة الأمم المتحدة السياسية السكانية بأنها: مجموعة الإجراءات والبرامج التي تصاغ لإنجاز أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو ديموغرافية أو سياسية عن طريق التأثير في التغيرات الديموغرافية وخصائصهم الديموغرافية أيضًا. (اللقاني؛ يوسف؛ جميل، 1985، ص129).

ثانيًا: أهداف السياسة السكانية: تهدف السياسية السكانية إلى: (كعيبة؛ المجبري، 2003، ص12)

1- وضع البرامج الخاصة بزيادة أو تخفيض معدل النمو السكاني.

2- تحسين نوعية السكان، وذلك من خلال تحسين المستوى المعيشي والصحي والتعليمي.

3- تنظيم هجرة السكان وحركتهم وتوزيعهم المكاني.

4- إيجاد نوع من التوازن بين نمو السكان والموارد الاقتصادية المتاحة بغية تحسين المستوى المعيشي للسكان.

5- تضييق الفجوة بين الريف والحضر.

ثالثًا: أنماط السياسة السكانية: هناك اختلافات واضحة وبارزة بين السياسات المشجعة للإنجاب والمتمثلة أغلبيتها في الدول المتقدمة، وبين السياسات المعارضة للإنجاب والتي يتبناها عدد متزايد من الدول النامية، إذ تقوم السياسة الأولى على وضع قيود على استعمال طرق لتحديد النسل، وتقديم الحوافز المالية للتشجيع على إنجاب الأطفال كتقديم القروض للأزواج الجدد ومساعدات مالية للأسر وإلغاء الضرائب وأولوية توفير السكن للأسر الكبيرة، أما السياسة الثانية المعارضة للإنجاب فتعد الهند أول الدول التي تبنت هذه السياسة سنة 1952، تليها باكستان وكوريا الجنوبية في 1964، حيث تبنت برامج تنظيم الأسرة لتقليص معدل المواليد بعدما كشفت نتائج التعدادات العامة للسكان أن معدلات نموهم الفعلية أعلى من المتوقعة، وتخوفت بذلك من فقدان التوازن بين السكان والموارد المتاحة؛ مما قد يترتب عليه نقص شديد في الغذاء، فسعت بذلك إلى السماح باستعمال طرق منع الحمل حيث أقدمت المجتمعات الفقيرة على استخدامها مما حفز المخططين في التنمية على الاعتقاد بإمكانية تنظيم معدلات المواليد في الدول النامية.(الحديثي، 1988، ص389-399).

رابعًا: أدوات السياسة السكانية: من أهم الأدوات التي يمكن استخدامها لتحقيق أهداف السياسة السكانية ما يلي: (كعيبة وآخرون، 1996، ص87- 89)

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University-Libya, Vol. 2, No. 19, Mar. 2022
Published online in March
المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، السنة السابعة، المجلد السابع، العدد التاسع عشر، مارس 2022
Issn :2710- 4141
تاريخ الاستلام 2021/12/20 تاريخ النشر 2022/03/30

أ- مراكز تنظيم الأسرة: تقوم هذه المراكز بتوعية الأسرة بأهمية تنظيم عملية الإنجاب وترشيد المرأة وتشجيعها على كيفية استخدام إحدى الطرق المعروفة لتنظيم الأسرة، وذلك بغية التأثير على معدل النمو السكاني، مما يؤدي إلى المحافظة على صحة الأم والطفل، وتنظيم عملية الإنجاب والتحكم في حجم الأسرة، وتمكينها من تنشئة أطفالها بمستوى جيد.

ب- الهجرة السكانية: وذلك بنوعيها الخارجية والداخلية، حيث للهجرة الخارجية انعكاسات خطيرة على البيئات المهاجر منها، والبيئات المهاجرة إليها، ولهذا فإن بعض الدول التي تهدف سياستها السكانية إلى زيادة عدد السكان تشجع على الهجرة السكانية إليها، بالمقابل الدول التي تهدف سياستها السكانية إلى تخفيض عدد السكان تشجع الهجرة السكانية منها، أما بخصوص الهجرة الداخلية للسكان والمتمثلة في انتقال الأشخاص من منطقة إلى أخرى في نفس البلد بما يضعها في سياسة إعادة توزيع السكان.

ج- التشريعات السائدة: تؤثر التشريعات السائدة في المجتمع على معدل نمو السكان، وكمثال على ذلك التشريعات الضريبية التي قد تكون سببًا في زيادة عدد المواليد بأن تقضي بتخفيض الضرائب على أرباب الأسر الصغيرة وفرض ضرائب مرتفعة على غير المتزوجين أو من ليس لديهم أبناء وهي من السياسة المشجعة للإنجاب، أو تشريعات ضريبية تقضي بزيادة الضرائب على أرباب الأسر الكبيرة وتخفيض الضرائب على غير المتزوجين أو من ليس لديهم أبناء وهي من السياسة المعارضة للإنجاب، كما هناك بعض الدول تقدم إعانة لأرباب الأسر الكبيرة تتزايد مع زيادة عدد الأطفال كتشجيع على الإنجاب، بالمقابل لا تتوفر مثل هذه المعونات في دول أخرى تسعى سياستها السكانية لتحديد النسل.

د- الإنفاق على تحسين نوعية السكان: حيث تعد من الأدوات الأساسية للسياسة السكانية في كل دول العالم، والتي تتعلق ببرامج التعليم والصحة وتحسين المستوى المعيشي، ويتم اختيار أدوات السياسة السكانية والإشراف على تنفيذها عن طريق بعض الأجهزة كالصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية والتخطيط وغيرها من الأجهزة ذات العلاقة.

خامسًا: مؤشرات السياسة السكانية: من أهم مؤشرات السياسة السكانية التي تؤثر على معدلات النمو السكاني بالدولة، التالي: (كعيبة، المجبري، 2003، ص12-13)

أ- معدلات الخصوبة: يقاس معدل الخصوبة بعدد الولادات للمرأة الواحدة، ومن خلاله يتم قياس معدل الخصوبة العام وهو عبارة عن نسبة المواليد الأحياء في السنة إلى عدد الإناث في سن الحمل (15-45 سنة).

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University-Libya, Vol. 2, No. 19, Mar. 2022
Published online in March
المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، السنة السابعة، المجلد السابع، العدد التاسع عشر، مارس 2022
Issn :2710- 4141
تاريخ الاستلام 2021/12/20 تاريخ النشر 2022/03/30

ب- معدلات المواليد: هو نسبة المواليد الأحياء في السنة إلى عدد السكان في منتصف السنة حيث يتم من خلال هذا المؤشر الحكم على التغير في معدلات المواليد والتي تكون من أكثر السياسات السكانية التي تتبعها الدولة.

ج- معدلات النمو السكاني: يقاس معدل النمو السكاني من خلال نسبة الزيادة السكانية خلال عام كامل إلى عدد السكان في منتصف هذا العام، لذا يعد هذا المؤشر انعكاس للسياسة السكانية التي تتبعها الدولة، ومؤشرًا هامًا يوضح مدى كفاءة وفاعلية السياسة السكانية المتبعة سواء التي تهدف إلى تخفيف حدة النمو السكاني أو زيادته أو ثباته.

د- مؤشر التحضر: ويقصد بالتحضر هجرة السكان من الريف إلى المدن مما قد يؤدي لعدة مشكلات من تضخم المدن والضغط على الخدمات بها، خاصة أن أكثر المهاجرين غالبًا ما يكونون من بين المتعلمين والشباب، لذلك يجب وضع سياسة تهدف إلى الحد من هذه الهجرة.

السياسة السكانية في ليبيا: تتعلق السياسة السكانية في ليبيا بما تتخذه الدولة ومؤسساتها المختلفة من إجراءات وبرامج تنفيذية ذات علاقة بالسكان، وفي حقيقة الأمر لا توجد في ليبيا جهة مركزية معينة تضع سياسة سكانية متكاملة وواضحة يستند عليها البعد التخطيطي عن طريق استخدام أدوات السياسة السكانية (كعيبة؛ المجبري، 2003، ص14)، ولا توجد أهداف واضحة للسياسة السكانية فيما يتعلق بالتأثير على معدل نمو السكان الذي بدأ يتجه نحو الانخفاض، وإن كانت أهداف السياسة السكانية الأخرى ظهرت في الخطط التنموية الاقتصادية والاجتماعية بالدولة سواءً تلك التي وضعت في السبعينيات أو الثمانينات والتي استهدفت تحسين المستوى المعيشي للسكان ورفع مستواهم التعليمي والعناية بالصحة وتوفير السكن المناسب مع إعادة توزيع السكان بين المناطق المختلفة، وكذلك الاستعانة بالقوى العاملة الأجنبية، وقد رصدت الدولة لهذه الأهداف مبالغ مالية ضخمة، حتى أصبحت ذات برامج تنموية سنوية انخفض على إثرها حجم الإنفاق التنموي، وقد فتحت ليبيا باب الهجرة إليها قبل عام 1983 وقد كانت تجري بشكل منظم للاستعانة بالعمالة الأجنبية وذلك أمام ما شهدته البلاد من مشاريع تنموية وانخفاض العمالة الوطنية لتحقيقها مما أدى إلى زيادة أعداد السكان بالبلاد فدعا ذلك في 1983 لاتخاذ إجراءات لتخفيض العمالة الأجنبية، ولكن بعد عام 1988 فتحت الحدود مع تونس ومصر لتتدفق أعداد كبيرة من المهاجرين إلى ليبيا أضافت ضغطًا على الموارد الاقتصادية بالبلاد (كعيبة وآخرون، 1996، ص89-91).

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University-Libya, Vol. 2, No. 19, Mar. 2022
Published online in March
المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، السنة السابعة، المجلد السابع، العدد التاسع عشر، مارس 2022
Issn :2710- 4141
تاريخ الاستلام 2021/12/20 تاريخ النشر 2022/03/30

وقد اتبعت البلاد سياسة إعادة توزيع السكان بين مختلف المناطق بما يتلاءم مع تحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانيات والموارد المتاحة بكل منطقة، وتحقيق الاستقرار مع تشجيع الهجرة العكسية من المدن إلى الريف، ولقد تم إعداد وتنفيذ العديد من المشروعات الاقتصادية والاجتماعية ضمن خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي في برامج التنمية المكانية، وكان من نتائج السياسة السكانية فيما يتعلق بإعادة توزيع السكان ظهور تجمعات سكانية جديدة ذات أهمية في الاقتصاد القومي مثل مدينة البريقة ورأس لانوف. (كعيبة وآخرون، 1996، ص91) وذلك بكونها من أهم الموانئ النفطية بالبلاد وتواجد معامل التكرير بها.

وعند دراسة مؤشرات السياسة السكانية في ليبيا ومدى فعاليتها خاصة على معدل النمو السكاني، يتضح التالي:

1- معدلات الخصوبة: شهدت البلاد ارتفاع معدلات الخصوبة خلال الفترة 1950-1985 وذلك بمقدار 4.5%، حيث بلغ معدل الخصوبة 6.87 طفل لكل امرأة في الفترة 1950-1955، وارتفع إلى 7.18 طفل لكل امرأة في الفترة 1980-1985، ثم حدث تراجع حاد في معدلات الخصوبة بعد ذلك بشكل ملحوظ إذ انخفضت خلال الفترة 1985-2005 إلى ما يعادل 58%، لتبلغ في الفترة 2000-2005 نحو 3.03 طفل لكل امرأة وانخفضت إلى 2.7 في 2006. (اندير، 2017، ص109)، كما تظهر في الشكل (4).

شكل (4): معدل الخصوبة في ليبيا

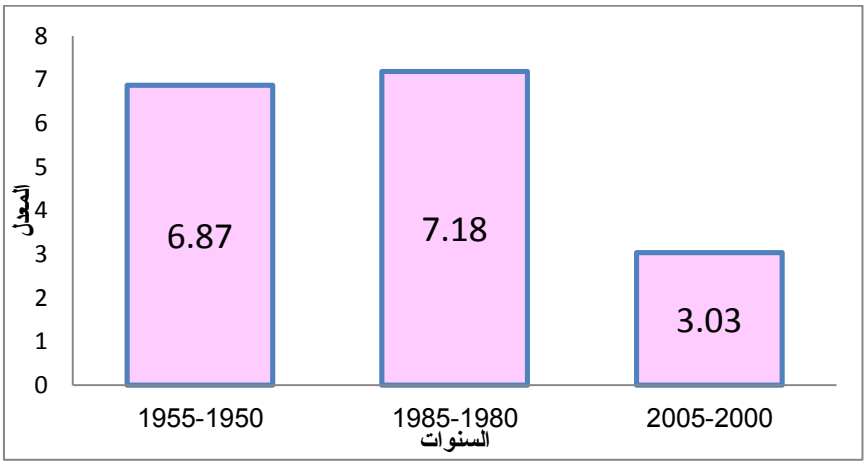

المصدر: اندير، (2017). ص109.

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University-Libya, Vol. 2, No. 19, Mar. 2022
Published online in March
المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، السنة السابعة، المجلد السابع، العدد التاسع عشر، مارس 2022
Issn :2710- 4141
تاريخ الاستلام 2021/12/20 تاريخ النشر 2022/03/30

وظلت على ذات المعدل في 2014 أي 2.7 (التقرير الإحصائي السنوي لوزارة الصحة، 2014، ص108)، وعلى الرغم من عدم وجود سياسة سكانية واضحة في ليبيا أثرت على انخفاض معدلات الخصوبة؛ إلا إن أسباب هذا الانخفاض تعزى إلى زيادة الوعي نحو تنظيم النسل وارتفاع معدلات تعليم المرأة ومساهمتها في سوق العمل والذي سبق بيانه، حيث بلغت مساهمة المرأة الليبية في النشاط الاقتصادي إلى 15.65% من القوة البشرية التي بلغت نحو 41% في عام 1995، والتي ارتفعت في 2006 إلى 46% بمساهمة 26% من الإناث العاملات اقتصاديًا.

كما أثر تأخر سن الزواج في البلاد إلى انخفاض معدلات الخصوبة خاصة مع تعليم المرأة ودخولها لسوق العمل لا سيما ارتفاع تكاليف الزواج حيث بلغ متوسط العمر عند الزواج الأول بين الذكور الليبيين 33.92% سنة وللإناث الليبيات 31.19% سنة وذلك حسب ما جاء في تعداد 2006، إذ ارتفع بشكل ملحوظ عما كان عليه في تعداد 1995 حيث بلغ عند الذكور 31.30% وعند الإناث 28.22%، وقد بلغ في تعداد 1984 لدى الذكور 27.35% سنة وعند الإناث 23.03%، كما في الشكل (5)، إذ ارتفع العمر بذلك عند الزواج الأول لدى الذكور نحو سبع سنوات بين عامي 1984 –2006، وارتفع عند الإناث بنحو ثماني سنوات، ويعد هذا ارتفاعًا كبيرًا في متوسط العمر عند الزواج الأول للجنسين، ومرد ذلك إلى متابعة الإناث لتعليمهن بمراحل متقدمة وتفضيل الأسر بذلك لإنجاب عدد أقل من الأطفال. (تعداد 2006، ص58).

شكل (5): متوسط عمر الزواج الأول (1984–2006)

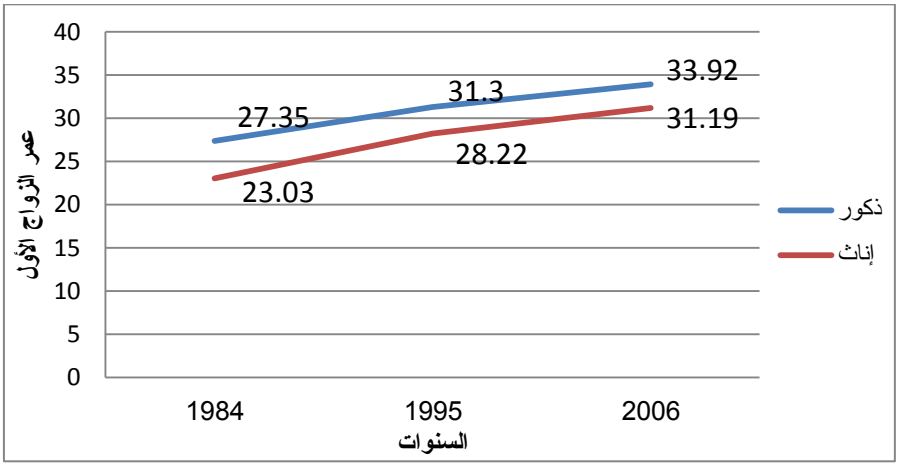

المصدر: عمل الباحثة استنادًا إلى: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية لتعداد السكان 2006، ص58.

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University-Libya, Vol. 2, No. 19, Mar. 2022
Published online in March
المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، السنة السابعة، المجلد السابع، العدد التاسع عشر، مارس 2022
Issn :2710- 4141
تاريخ الاستلام 2021/12/20 تاريخ النشر 2022/03/30

ويظهر في الشكل (6) التوزيع النسبي للسكان الليبيين الذين أعمارهم فوق 15 سنة حسب الحالة الزواجية وذلك عبر التعدادات من 1973 إلى 2006، حيث أثرت هذه النسب على معدلات الخصوبة كما ورد سابقًا إذ بلغت نسبة المتزوجون في 1973 نحو 69% لتنخفض إلى نحو 55% ثم إلى نحو 42% لتصل إلى نحو 41% في تعددات 1984، 1995، 2006 على التوالي، هذا الانخفاض في نسبة المتزوجين يقابله ارتفاع في نسبة العزاب التي بلغت نحو 22% في 1973 لترتفع إلى نحو 39% ثم إلى نحو 53% لتصل إلى نحو 55% في تعددات 1984، 1995، 2006 على التوالي، ومرد تأخر سن الزواج في البلاد إلى ارتفاع تكاليف الزواج ودخول المرأة إلى سوق العمل كما بين سابقًا.

شكل (6): التوزيع النسبي للسكان الليبيين فوق 15 سنة حسب الحالة الزواجية (1973–2006)

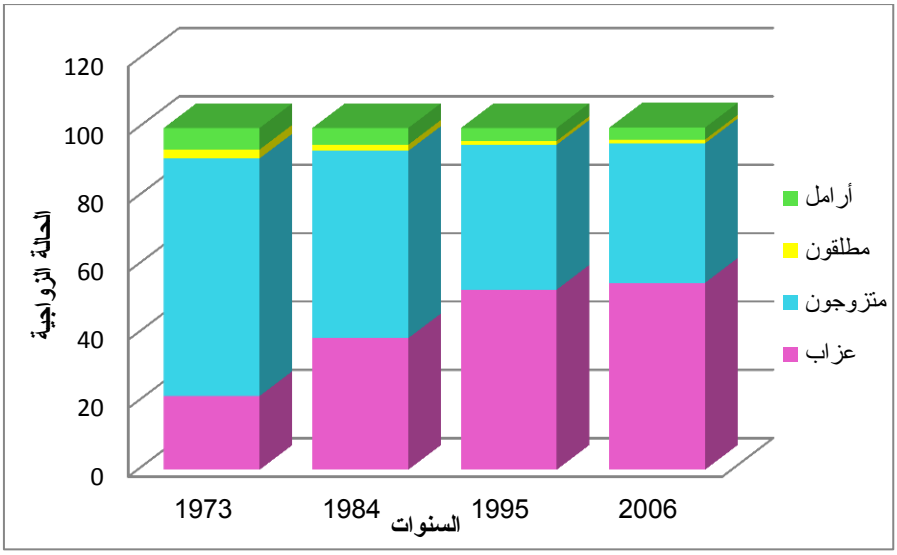

المصدر: عمل الباحثة استنادًا إلى:

- أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتيجة النهائية للتعداد العام للسكان 1973، جدول (43)، ص55.
- أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتيجة النهائية للتعداد العام للسكان 1984، جدول (16)، ص69.
- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995، جدول (23)، ص51.
- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 2006، جدول (23)، ص55.

2– معدلات المواليد والوفيات: أدى انخفاض معدلات الخصوبة في البلاد إلى انخفاض معدل المواليد، ومع إن معدل المواليد في البلاد يعد مرتفعًا عمومًا إلا إنه بدأ يتجه نحو الانخفاض وذلك إثر انتشار الوعي

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University-Libya, Vol. 2, No. 19, Mar. 2022
Published online in March
المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، السنة السابعة، المجلد السابع، العدد التاسع عشر، مارس 2022
Issn :2710- 4141
تاريخ الاستلام 2021/12/20 تاريخ النشر 2022/03/30

بأهمية تنظيم الأسرة خاصة بين المتعلمين وارتفاع مساهمة المرأة بسوق العمل وتأخر سن الزواج الذي سبق بيانه، حيث بلغ معدل المواليد في 1973 نحو 47 في الألف، وانخفض إلى 46 في الألف في 1984 ثم إلى 43.7 في الألف 1995 ليصل في 2006 إلى 23 في الألف، كما شهد معدل الوفيات في ليبيا انخفاضًا كبيرًا نظرًا لتحسن الأوضاع الاقتصادية والصحية بشكل عام.

ويظهر في الشكل (7) تطور معدل المواليد والوفيات في البلاد، حيث بلغ معدل الوفيات الخام في البلاد 13 في الألف في تعداد 1973 لينخفض إلى 11.4 ثم إلى 8 ثم إلى 4 في الألف خلال تعدادات 1984، 1995، 2006 على التوالي (زابية، 2016، ص128-129).

شكل (7): تطور معدلات المواليد والوفيات (1973-2006)

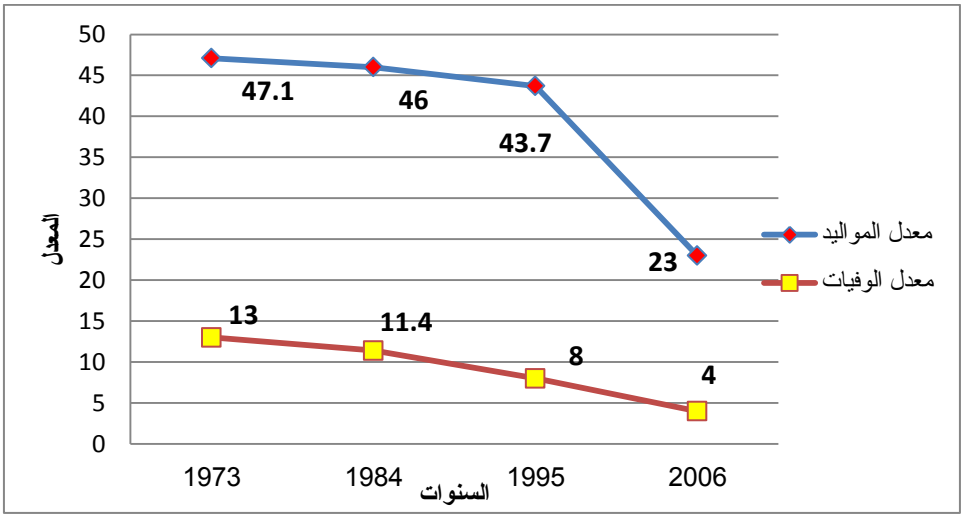

المصدر: عمل الباحثة استنادًا إلى زابية، (2016). ص 128-129.

هذا وسجل معدل الوفيات 4.1 بالألف خلال الفترة من 2010 -2015 ليرتفع إلى 4.2 بالألف في 2017، قابله ارتفاع معدل المواليد بشكل ملحوظ بعد عام 2006، حيث وصل إلى 26.6 بالألف في 2010 ليرتفع إلى 33.1 بالألف في 2015 وليزداد ارتفاعًا في 2017 إلى 36.7 بالألف، بمعنى أن البلاد شهدت بعد 2010 عودة ارتفاع معدل المواليد مجددًا (الهمالي، 2021، ص7). ويرجع ارتفاع معدلات المواليد إلى ما شهدته البلاد بعد ثورة فبراير من تحسن للأحوال المعيشية وذلك من خلال سن بعض القوانين كزيادة المرتبات بنسبة 100% وإقرار قانون علاوة الأطفال

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University-Libya, Vol. 2, No. 19, Mar. 2022
Published online in March
المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، السنة السابعة، المجلد السابع، العدد التاسع عشر، مارس 2022
Issn :2710- 4141
تاريخ الاستلام 2021/12/20 تاريخ النشر 2022/03/30

والزوجة ومنحة أرباب الأسر التي منحت بالدولار الأمريكي،[1] مما أدى لارتفاع معدلات الزواج بين الليبيين حيث بلغ 11 بالألف في سنة 2013 مما ساهم في ارتفاع معدل المواليد.

أما عن معدل الوفيات الذي ارتفع إلى 4.5 بالألف إثر الحرب التي شهدتها البلاد بعد 2014، ومع ثبات معدل الوفيات عن أقل من5 بالألف واستمرار ارتفاع معدل المواليد فإن ذلك سيسهم في انخفاض أن لم يكن انعدام فرص ظهور النافذة الديموغرافية بالبلاد (الهمالي،2021، ص9-10)، فعدم اتباع الدولة لسياسية سكانية محددة يؤثر في إحداث تغيرات في هيكلية سكانها مما قد يؤدي لاتساع قاعدة الهرم السكاني وبالتالي القضاء على ظهور النافذة الديموغرافية التي بدأت تظهر مع سنة 2006، كل هذا يتوجب ضرورة دراسة جادة من الجهات المختصة للوضع السكاني للبلاد ووضع سياسة سكانية محددة الاتجاه.

3- معدلات النمو السكاني: إن من أهم أهداف السياسة السكانية التأثير في معدل المواليد سواء بالزيادة أو النقصان أو حتى ثباته على ما هو عليه، وقد سبق بيان اتجاه معدل النمو السكاني في البلاد نحو الانخفاض على الرغم من عدم اتباع البلاد أي سياسة سكانية نحو ذلك، وقد أرجع ذلك لأسباب عدة تتعلق بزيادة الوعي بضرورة تنظيم الأسرة ومساهمة المرأة بسوق العمل وتأخر سن الزواج الذي أثر على معدلات الخصوبة كما بين سابقًا، وبالتالي أدى إلى انخفاض معدلات المواليد مع انخفاض معدلات الوفيات إثر تحسن المستوى الصحي وتوفير التطعيمات للأطفال ضد العديد من الأمراض وتوفير العناية الطبية الجيدة للأم أثناء فترة الحمل وتحسين المستوى المعيشي للسكان على العموم.(كعيبة وآخرون، 1996، ص11).

4- التحضر: تشهد البلاد نمو حضري للسكان وذلك بهجرتهم من الأرياف إلى المدن خاصة المدن الكبرى التي أصبحت تنمو بشكل سريع جدًا وغير مخطط في الكثير من الأحيان، والتي تتمثل في مدينتي طرابلس العاصمة وبنغازي بشكل أساس.

[1] سن الدولة لمثل هذه القوانين لم تكن نابعة من سياسية سكانية مقصودة كما أوضحها الهمالي (2021، ص18) بل كانت لغرض وضع إصلاحات اقتصادية وذلك بمنح مالية عن كل طفل أقل من 18 عام وذلك منذ 2013 بقيمة بلغت 100 د.ل شهريًا، ومنح مالية بالدولار الأمريكي بقيمة 500 دولار لكل فرد بالأسرة الليبية التي أقرت منذ 2017، حيث كانت مثل هذه المنح موجهة لتحسين الوضع المعيشي للسكان بعد ثورة 2011 وإن حققت بشكل غير مقصود رفع معدلات المواليد.

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University-Libya, Vol. 2, No. 19, Mar. 2022
Published online in March
المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، السنة السابعة، المجلد السابع، العدد التاسع عشر، مارس 2022
Issn :2710- 4141
تاريخ الاستلام 2021/12/20 تاريخ النشر 2022/03/30

ويبين الشكل (8) النمو السريع لسكان الحضر حيث لم يتجاوز 20% في عام 1954 ليصل إلى 85% في 1995، حيث بدأت هجرة السكان الليبيين من الأرياف إلى المدن بعد اكتشاف النفط وتصديره واستفادت من عائداته ودخلت البلاد في خطط تنموية تمركزت أساسًا في المراكز الحضرية والتجمعات الكبيرة التي جذبت بذلك أعداد كبيرة من المهاجرين لتوفير الخدمات بها. (الرجيبي، 2006، ص113).

شكل (8): تطور سكان الحضر في ليبيا

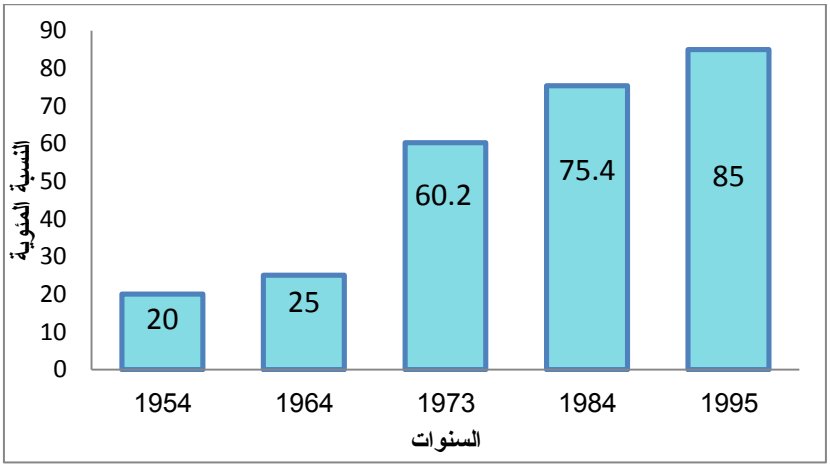

المصدر: عمل الباحثة استنادًا إلى الرجيبي، (2006). ص110.

وقد أدى ارتفاع معدلات التحضر في ليبيا إلى الضغط على الأراضي الزراعية والتي هي في أساسها محدودة المساحة إذ لا تتجاوز 2% من مساحة البلاد، كما أدى النمو الحضري بالبلاد إلى الضغط على الموارد المائية كذلك التي تعد محدودة هي الأخرى، مما يعرضها للاستغلال المفرط والاستنزاف خاصة أمام زيادة النمو الحضري ونمو السكان عامة، إذ تشهد البلاد عدم توازن بين معدلات النمو والموارد المتاحة من ناحية وتوزيع السكان من ناحية أخرى، مما يعرضها لعدة ضغوطات غير استنزاف المياه الجوفية التي تعد مصدر الشرب الأساس بالبلاد، والزحف العمراني على الأراضي الزراعية، والرعي الجائر مما يؤثر سلبًا على استنزاف المراعي وتأثيرها على الثروة الحيوانية، وزيادة ظاهرة التصحر، هذا إلى جانب زيادة التلوث بكافة أشكاله، علاوة على زيادة الطلب على الخدمات المختلفة من الإسكان والتعليم والصحة وطلب الغذاء هذا الأخير الذي يشهد ازديادًا كبيرًا إثر زيادة أعداد السكان خاصة أن المساحات المزروعة بالبلاد منخفضة جدًا لا تكفي لتحقيق اكتفاءً ذاتيًا للبلاد التي تقوم باستيراد غذائها من الخارج،

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University-Libya, Vol. 2, No. 19, Mar. 2022
Published online in March
المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، السنة السابعة، المجلد السابع، العدد التاسع عشر، مارس 2022
Issn :2710- 4141
تاريخ الاستلام 2021/12/20 تاريخ النشر 2022/03/30

خاصة أن أغلب المساحات المزروعة بالبلاد معتمدة على مياه الأمطار المتذبذبة من عام لآخر، مما يدعو لضرورة دراسة الوضع الغذائي للبلاد ووضع سياسة واضحة بشأنه.

إذًا ليبيا بناءً على ما سبق في حاجة ماسة لوضع سياسة سكانية واضحة وذلك لتطور الوضع السكاني بالبلاد من انخفاض معدل المواليد وانخفاض معدل الخصوبة والذي أثر على التركيب العمري والاقتصادي للسكان، حيث أن حجم قوة العمل المستقبلية تحدده معدلات الخصوبة الحالية بالبلاد.

وعند محاولة تتبع أدوات السياسة السكانية بالبلاد فلا نجد أي سياسة أو برامج واضحة تتبعها الدولة للتأثير على معدلات النمو السكاني ومعدلات الخصوبة، إلا من خلال ما وفرته من تسهيلات لوسائل تنظيم الأسرة لمن يرغب بها كما أوضحها(كعيبة وآخرون، 1996، ص90) إذ دعمت ليبيا من خلال ما وفرته من مرافق وخدمات صحية موضوع تنظيم النسل بشكل غير مباشر، وذلك من خلال توفيرها لوسائل تنظيم الأسرة لمن يرغب في الحصول عليها، وفي الواقع أن موضوع تحديد النسل في ليبيا يعد موضوع شخصي يخص العائلة بالدرجة الأولى التي لها مطلق الحرية في ممارسة أو عدم ممارسة تنظيم النسل، ومن جهة أخرى فإن الجهات المسئولة في ليبيا لم تشرع حتى الآن في إعداد وتنفيذ أي برامج لتنظيم الأسرة، وعلى الرغم من تواجد أقسام الأمومة والطفولة بالعيادات المجمعة إلا إن دورها ينحصر في متابعة النواحي الصحية للمرأة الحامل وتطعيم الأطفال فقط.

أما فيما يتعلق بالتشريعات فقد سعت الدولة وفقًا لقرار رسمي صدر من حكومة الوحدة الوطنية من المادة (75) توفير علاوة للعائلة وصلت إلى 100 د.ل للابن الواحد الأقل من 18 سنة، 150 د.ل للزوجة غير العاملة وذلك في عام 2021، إذ لم تتجاوز 2 د.ل عن كل طفل و4 د.ل عن الزوجة قبل ذلك في التسعينيات من القرن العشرين، حيث كانت في عمومها علاوة منخفضة ليس لها ذلك التأثير على معدلات المواليد، وإن سعت البلاد أساسًا لتوفير الخدمات الصحية والتعليمية ومحاولة إعادة توزيع السكان التي سبق بيانها.

ولكن ما سعت إليه الدولة بعد ذلك من سنها لبعض القوانين من منح مالية التي لم تكن لغرض اتباع سياسية سكانية معينة بل لأغراض إصلاحات اقتصادية ورفع المعاناة عن المواطن بعد أحداث 2011 وما تلتها من حروب فشرعت الدولة بعض المنح كمنحة العائلة التي بلغت 500 دولار أمريكي لكل فرد في الأسرة الليبية والتي أقرتها في 2017، حيث ساهمت في ارتفاع معدل المواليد الذي وصل إلى 36.7 بالألف في 2017 إثر ارتفاع معدل الزواج لتحسن الأوضاع الاقتصادية.

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University-Libya, Vol. 2, No. 19, Mar. 2022
Published online in March
المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، السنة السابعة، المجلد السابع، العدد التاسع عشر، مارس 2022
Issn :2710- 4141
تاريخ الاستلام 2021/12/20 تاريخ النشر 2022/03/30

ومن خلال ما سبق يتضح عدم وجود سياسة سكانية في ليبيا أو برامج منظمة من خلال سن القوانين أو التشريعات الواضحة والمتجه للتأثير على الوضع السكاني للبلاد والتي تتمثل في تدخل المجتمع في تحقيق التوازن بين حجم السكان ووسائل المعيشة من خلال التأثير على معدلات الخصوبة التي تؤثر بدورها في حجم السكان وتوزيعهم الجغرافي وتركيبهم ومعدلات نموهم.

النتائج: توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها التالي:

1- لا توجد في ليبيا سياسة سكانية أو أي اتجاه أو هدف محدد أو برامج منظمة تهتم بخلق التوازن بين عدد السكان والموارد المتاحة.

2- يحتاج الوضع السكاني في ليبيا إلى ضرورة وضع سياسة سكانية محددة.

3- تتجه معدلات النمو في ليبيا نحو الانخفاض، مع انخفاض واضح للفئة العمرية (0-14) عامًا مما سينعكس على انخفاض قوة العمل المستقبلية من السكان الليبيين إذ لم يتم وضع سياسات سكانية سليمة تراعي هذا المختنق.

4- ارتفاع نسبة العاملون اقتصاديًا بالبلاد خاصة مع دخول المرأة الليبية لسوق العمل والذي أثر بدوره على انخفاض معدلات الخصوبة نتيجة لزيادة الوعي بتنظيم النسل مع تأخر سن الزواج إثر ارتفاع تكاليفه فكان ذلك تأثيره على انخفاض معدلات المواليد بالبلاد.

5- تشهد البلاد حركة هجرة كبيرة من الخارج خاصة من دول الجوار وبشكل غير منظم وجلها عمالة غير متدربة مما تؤثر على الوضع السكاني بالبلاد سواء من حيث حجم السكان أو تركيبهم، مسببة ضغطًا على الموارد والخدمات المختلفة، خاصة إنه حتى الآن لم يتم وضع حد لهذه الهجرات.

6- تشهد البلاد تخلخلًا واضحًا في توزيع السكان بسبب العوامل الطبيعية بشكل أساس حيث تتركز نحو 90% من السكان في الشريط الساحلي، وعلى الرغم من اتباع البلاد سياسة إعادة توزيع السكان التي خلقت تمركزات جديدة للسكان لكنها لم تخفف من الضغط السكاني في المدن الرئيسية بالبلاد فما تزال مدينتي طرابلس وبنغازي تمثلان الثقل الرئيسي للسكان في ليبيا، حيث ترتفع معدلات التحضر بليبيا بشكل كبير بل تعد من أكثر دول العالم تحضرًا، وهذا له أثره الكبير في تلك المدن حيث تشهد ضغطًا كبيرًا على الموارد والخدمات المختلفة.

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University-Libya, Vol. 2, No. 19, Mar. 2022
Published online in March
المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، السنة السابعة، المجلد السابع، العدد التاسع عشر، مارس 2022
Issn :2710- 4141
تاريخ الاستلام 2021/12/20 تاريخ النشر 2022/03/30

7- لا يزال المستوى الصحي والتعليمي في البلاد متدني وإن كان أفضل من الماضي، وليس ذلك لعدم توفر المراكز الصحية والتعليمية بل يرجع إلى تدني النوعية والقيمة الفعلية لهذه الخدمات وغيرها.

التوصيات: في ضوء ما أسفرت عليه الدراسة من نتائج وفي إطار تحقيق سياسية سكانية سليمة في ليبيا تقترح الدراسة ما يلي:

1- إنشاء جهاز أو جهة معينة توكل لها مسئولية دراسة ووضع السياسات السكانية في البلاد.

2- اقتراح سياسة سكانية للدولة والعمل على تنفيذها وتقييم ومتابعة إجراءات تنفيذها بشكل دوري، مع ضرورة إجراء تعديلات عليها على حسب ما تقتضيه الظروف التي تمر بها البلاد عبر مراحل مختلفة.

3- العمل على نشر مراكز تنظيم الأسرة في جميع المناطق بالبلاد.

4- العمل على تحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في البلاد.

5- دراسة وضع العمالة الأجنبية بالبلاد وتقنين أعدادها وفق ما يتطلبه سوق العمل الليبي.

6- إجراء دراسات وبحوث متعلقة بالقضايا السكانية ومدى انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على البلاد.

7- ضرورة إجراء تعداد للسكان بالبلاد حيث يعد تعداد 2006 آخر تعداد رسمي معتد بمصداقيته، ولقدم هذه السنة يجب استحداث التعداد الجديد في أسرع وقت.

المصادر والمراجع:

أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتيجة النهائية للتعداد العام للسكان 1973.

أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتيجة النهائية للتعداد العام للسكان 1984.

انديرِ، جمال محمد، والمنفي، عبد الغفار فرج. (2017). دراسة العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على خصوبة المرأة في ليبيا باستخدام الانحدار المتعدد. *مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال*، *6*(1)، 107-130.

البنك الدولي للإنشاء والتعمير، البنك الدولي، ديناميكيات سوق العمل في ليبيا، 2016.

بوقعيقيص، هالة، وتنتوش، محمد. (2017). *المرأة في سوق العمل الليبي واقع وتحديات*. مؤسسة فريدريش ايبرت، مكتب ليبيا ومركز جسور للدراسات والتنمية.

الحديثي، طه حمادي. (1988). *جغرافية السكان*. جامعة الموصل.

الرجيبي، عبد الرزاق علي. (2006). *السكان والتنمية البشرية في ليبيا 1954-2004 بين الماضي*

Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University-Libya, Vol. 2, No. 19, Mar. 2022
Published online in March
المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، السنة السابعة، المجلد السابع، العدد التاسع عشر، مارس 2022
Issn :2710- 4141
تاريخ الاستلام 2021/12/20 تاريخ النشر 2022/03/30

وهيكلية الحاضر وآفاق المستقبل [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة منتوري.

زابية، حسني عبد الله. (2016). السكان ومؤشرات التنمية المستدامة في ليبيا. *مجلة الجمعية الجغرافية الليبية*، (5)، 125-158.

عامر، ماجدة إبراهيم. (2003). *النمو السكاني*. سعد خليل القزيري (تحرير)، دراسات في سكان ليبيا. دار النهضة العربية.

كعيبة، محمد سالم وآخرون. (1996). *واقع وآفاق الوضع السكاني في الاقتصاد الليبي*. الهيئة القومية للبحث العلمي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية.

كعيبة، محمد سالم، والمجبري، خديجة عبد الكريم. (2003). *السياسة السكانية ودورها في التأثير على الهيكل العمري للسكان الليبيين وعرض العمل رؤية مستقبلية* [بحث مقدم]. المؤتمر الوطني الأول للسياسات العامة في ليبيا، بنغازي، ليبيا.

الكيخيا، منصور محمد. (1995). *السكان*. الهادي بولقمة، وسعد القزيري (تحرير)، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا. دار الجماهيرية للنشر والتوزيع.

اللقاني، أحمد، وخليل، يوسف، وجميل، محمد. (1985). *التربية السكانية*. عالم الكتب.

المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات LOOPS. (2016). *تحديات التنمية المكانية في ليبيا*، https://loopsresearch.org

المهدوي، محمد المبروك. (1990). *جغرافية ليبيا البشرية* (ط2). منشورات جامعة قاريونس.

الهمالي، محمد إبراهيم. (2021). النافذة الديموغرافية الليبية دراسة في فرص الظهور والاستفادة منها. *المجلة الليبية العالمية*، (51).

الهيئة العامة للمعلومات، نظم المعلومات الجغرافية، وحدة الخرائط، أطلس الإحصاءات الحيوية لسنة 2006.

الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995.

الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 2006.

وزارة الصحة، مركز المعلومات والتوثيق، التقرير الإحصائي السنوي 2014.

وزارة الاقتصاد الوطني، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتيجة النهائية للتعداد العام للسكان 1954.

وزارة الاقتصاد والتجارة، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتيجة النهائية للتعداد العام للسكان 1964.